الأمم المتحدة

A/RES/57/154

Distr.: General
3 March 2003

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/57/L.65* و *Add.1*)]

٥٧/١٥٤ - تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٤٧/١٦٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وإلى قراراتها اللاحقة ذات الصلة، ولا سيما القرار ٥٦/١٠٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،

وإذ تشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وإلى جميع القرارات اللاحقة ذات الصلة التي حث فيها المجلس، في جملة أمور، جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال على أن تيسر جهود الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإنسانية الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السكان المتضررين في الصومال، وأكد فيها من جديد الدعوة إلى الاحترام الكامل لأمن وسلامة موظفي تلك المنظمات وضمان حرية التنقل الكاملة لهم في مقديشو وما حولها، وفي سائر أرجاء الصومال،

وإذ تشير كذلك إلى بياني رئيس مجلس الأمن المؤرخين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١[(١)] و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢[(٢)]، اللذين يُدين مجلس الأمن فيهما الهجمات على موظفي المساعدة الإنسانية، ويهيب فيهما بجميع الأطراف في الصومال أن تحترم كل الاحترام سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية، وأن تضمن لهم الحرية الكاملة في التنقل في كل أرجاء الصومال والوصول إليها،

وإذ تؤكد استمرار دعمها لقراري الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المؤرخين ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، اللذين يوفران إطارا عاما لعملية المصالحة في الصومال،

---

(١) S/PRST/2001/30.

(٢) S/PRST/2002/8.

وإذ ترحب، في هذا الصدد، بإعلان وقف الأعمال القتالية وهياكل ومبادئ عملية المصالحة الوطنية الصومالية، الذي أقرته في إلدوريت، كينيا[٣]، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، شتى الأطراف الصومالية، بما في ذلك الحكومة الوطنية الانتقالية، والذي يمثل خطوة أساسية تكفل قاعدة وفاق أوسع لمزيد من المشاركة والسلام،

وإذ ترحب أيضا بإنشاء ست لجان عاملة لمعالجة المسائل الأساسية لعملية السلام،

وإذ تلاحظ الصلة بين البحث عن السلام والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في الصومال،

وإذ تؤيد بثبات المبادرة التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، وإذ تُعيد تأكيد دعمها القوي لعملية المصالحة الوطنية ومؤتمر السلام الجاري عقده الآن في إلدوريت، وإذ تحث جميع الأطراف في كل أرجاء الصومال على المشاركة في العملية، وفقا للإطار الذي وضعته الهيئة الحكومية الدولية،

وإذ تشير إلى دعمها الثابت لعملية السلام والمصالحة في الصومال، التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وللجهود التي تبذلها اللجنة التقنية التابعة لهذه الهيئة، والتي تتألف من دول خط المواجهة، ألا وهي كينيا وإثيوبيا وجيبوتي والتي تتولى كينيا تنسيقها، وذلك لما لها من دور في تيسير هذه العملية،

وإذ تلاحظ التعاون القائم بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنتدى شركائها، وحركة بلدان عدم الانحياز، وغيرها في الجهود المبذولة من أجل حل الأزمة الإنسانية والأمنية والسياسية في الصومال، وإذ تضع في اعتبارها احترام سيادة الصومال وسلامة أراضيه ووحدته،

وإذ تلاحظ مع القلق حالة الجفاف الخطيرة السائدة في القرن الأفريقي، ولا سيما في المناطق المتضررة من الصومال،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق الحالة الإنسانية الأليمة التي يواجهها الشعب الصومالي والحاجة الماسة إلى المساعدة والإغاثة الإنسانيتين،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام لمساعدة الشعب الصومالي في جهوده الرامية إلى تحقيق الاستقرار والسلام والمصالحة الوطنية، وإذ تشدد على عزمها القوي على أن تدعم، بطريقة عملية، منظومة الأمم المتحدة في نهجها التدريجي لبناء السلام وتقديم المساعدة المستهدفة، التي تركز على إصلاح البنية الأساسية وإعادة إعمارها وعلى الأنشطة المجتمعية المستدامة،

وإذ ترحب باستمرار تركيز الأمم المتحدة، في شراكة مع المجتمع المدني على مستوى القاعدة الشعبية، على برامج للمساعدة، تضم النهجين الإنساني والإنمائي، مع مراعاة الظروف السائدة على أرض الواقع،

وإذ تعيد تأكيد أهمية مواصلة تنفيذ قرارها ١٦٠/٤٧ من أجل إنعاش الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أرجاء البلد،

وإذ تحيط علما بتقريري الأمين العام[٤]،

---

(٣) S/2002/1359، المرفق.

١ - **تعرب عن تقديرها** للأمين العام لما يبذل من جهود متواصلة لا تكل من أجل تعبئة المساعدة المقدمة إلى الشعب الصومالي؛

٢ - **تشجع** على مواصلة تنفيذ قرارها ١٦٠/٤٧ من أجل إنعاش الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أرجاء البلد؛

٣ - **تعيد تأكيد كامل دعمها** لعملية السلام التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وللجهود التي تبذلها اللجنة التقنية التي تتولى كينيا تنسيقها، وتدعو الهيئة الحكومية الدولية ودولها الأعضاء إلى مواصلة بذل جهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال؛

٤ - **ترحب** بإعلان وقف الأعمال القتالية وهياكل ومبادئ عملية المصالحة الوطنية الصومالية[٣]، وسائر الاتفاقات، التي تم التوصل إليها حتى الآن، في إلدوريت، باعتبارها خطوة هامة نحو تحقيق الهدف الأسمى ألا وهو إنهاء العنف والمعاناة اللذين يواجههما الشعب الصومالي، وتُسلِّم بأنها توفر فرصا جديدة وهامة لحل الأزمة الصومالية، وتهيب بجميع الأطراف الصومالية أن تُفيد أيما فائدة من الزخم الراهن، وأن تبذل كل ما في وسعها من أجل كفالة استمرار عمل المؤتمر ونجاحه؛

٥ - **ترحب أيضا** بالدعم القوي الذي تبديه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنتدى شركائها، وحركة بلدان عدم الانحياز، وغيرها من أجل الإسهام الإيجابي في عملية السلام في الصومال، وتناشد جميع البلدان والمنظمات الدولية أن تواصل ممارسة نفوذها من أجل دعم مؤتمر السلام وتعزيز عملية المصالحة؛

٦ - **تهيب** بجميع الأطراف الصومالية، بما في ذلك الحكومة الوطنية الانتقالية، والأفراد، والقادة السياسيين والفصائل في الصومال، أن تحترم أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، وأن تضمن لهم الحرية الكاملة في التنقل والوصول الآمن إلى جميع أرجاء الصومال، وترحب بالالتزام الذي قطعته على نفسها في هذا الصدد جميع الأطراف الصومالية في مؤتمر إلدوريت؛

٧ - **ترحب** باستراتيجية الأمم المتحدة التي تُركز على تنفيذ الأنشطة المجتمعية التي ترمي إلى إعادة بناء البنية الأساسية المحلية وزيادة اعتماد المجتمعات السكانية على الذات، وبالجهود الجارية التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة ونظيراتها الصوماليات وشريكاتها من المنظمات لإقامة ومواصلة آليات التنسيق والتعاون المتاحة لتنفيذ برامج الإغاثة والإنعاش والتعمير؛

٨ - **تسلم** بأن وجود برنامج شامل لنزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها شرط لتحقيق سلام واستقرار مستدامين في الصومال؛

٩ - **تلاحظ** النهج التدريجي القائم على الأولويات الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في معالجة الأزمة والاحتياجات الراهنة في الصومال، مع الحفاظ، في ذات الوقت، على الالتزامات الطويلة الأجل من أجل أنشطة الإصلاح والإنعاش والتنمية؛

---

(٣) A/57/180 و S/2002/120.

١٠ - **تحث** المجتمع الدولي على أن يقدم، على سبيل الاستعجال، المساعدة والإغاثة الإنسانيتين إلى الشعب الصومالي للتخفيف من آثار الجفاف السائد خصوصا؛

١١ - **تؤكد** المبدأ الذي يقضي بأن يتحمل الشعب الصومالي المسؤولية الأساسية عن تنمية بلده وعن استدامة برامج المساعدة في الإنعاش والتعمير، وتؤكد من جديد على الأهمية التي تُعلقها على وضع ترتيبات عملية للتعاون بين منظومة الأمم المتحدة وشريكاتها من المنظمات ونظيراتها الصوماليات، من أجل تنفيذ أنشطة الإنعاش والتنمية في جميع أرجاء البلد التي يسودها السلام والأمن؛

١٢ - **تحث** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية على مواصلة تنفيذ قرارها ١٦٠/٤٧ من أجل مساعدة الشعب الصومالي في الشروع في إنعاش الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وفي بناء المؤسسات بهدف استعادة أجهزة الإدارة المدنية على جميع المستويات في جميع أنحاء البلد التي يسودها السلام والأمن؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تعبئة المساعدة الدولية التي تقدم إلى الصومال في المجال الإنساني ومجالي الإنعاش والتعمير؛

١٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة متواصلة ومتزايدة استجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٣ لتقديم المساعدة إلى الصومال في مجالات الإغاثة والإنعاش والتعمير؛

١٥ - **تشيد** بالأمين العام لإنشائه الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال، وترحب بالتبرعات المقدمة حتى الآن إلى الصندوق، وتناشد الدول الأعضاء تقديم التبرعات إلى الصندوق؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام، نظرا للحالة الحرجة السائدة في الصومال، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والعملية لتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

الجلسة العامة ٧٥

١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢